[330] من الكلام لدلت القرائن على الحصر أيضا، ولذا يستفاد الحصر من قولنا (يدافع عن احسابهم انا أو مثلى) بقرينة عطف أو مثلى. وهذا هو المجوز لانفصال الضمير، ألا ترى أنه لو فرض مورد خال عن جميع تلك القرائن - كما في قولك إنما زيد قائم - لا يفهم منه الحصر، وإنما المستفاد هو التأكيد وأما إرساله في كلمات النحاة أرسال المسلمات، وكذا تصريح أهل اللغة، فلا يجدي شيئ منهما في افادة القطع، خصوصا مع ذكر التعليلات العليلة في كلامهم. نعم الذى يمكن الجزم به أن مفاد تلك الجملة المصدرة بانما - حصرا كان أو غيره - يصير آكد بواسطة تصديرها بهذه اللفظة واين هذا من افادة الحصر ؟
